المملكة العربية السعودية
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
الجمعية التعاونية متعددة الأغراض بالزلفي
مسجلة برقم الترخيص (٦٥)

الجمعية التعاونية

متعددة الأغراض بالزلفي

إجراءات التعامل مع المقبوضات

١٤٤٥هـ / ٢٠٢٤م

www.coopzulfi.com
الزلفي – طريق الملك سلمان ٩٢٠٠١٠٧٢٣

إجراءات التعامل مع المقبوضات

تقبل الجمعية التعاونية التبرعات والهبات والمنح والوصايا والأوقاف وفقاً للقواعد التنظيمية بناءً على المادة (٢٧) من نظام الجمعيات التعاونية، لذلك تم اعتماد إجراءات للتعامل مع المقبوضات لتبين حدود وطرق التعامل مع مقبوضات الجمعية التعاونية.

أولًا: نطاق شمولية الإجراءات:

تلتزم الإجراءات باللوائح والأنظمة التي تصدر من جهة الإشراف بشأنها، وتشمل هذه السياسة جميع أعضاء مجلس الإدارة ومن يعمل لصالح الجمعية التعاونية كالمدير التنفيذي ومسؤولي الأقسام والموظفين والمتطوعين.

١

ثانيًا: بيان الإجراءات:

المادة الأولى: التعامل مع التبرعات والهبات والمنح والوصايا والأوقاف:

الاستفادة من التبرعات والهبات والوصايا والأوقاف المقدمة، كالتالي:

مقيدة: يستفاد منها في الأغراض المحددة من قبل مقدميها أو وفق شروطهم، على ألا تتعارض تلك الشروط مع تنظيم ولوائح الجمعية التعاونية.

غير مقيدة: يحدد مجلس الإدارة بتوصية من المدير التنفيذي للجمعية التعاونية كيفية الاستفادة منها.

يتم تقييم التبرعات والهبات والوصايا والأوقاف حال استلامها على النحو التالي:

النقدية: تسجل على أساس المبالغ المستلمة.

العينية: تقيم وتسجل بالقيمة السوقية للتبرع، وتقدر القيمة السوقية بواسطة لجنة مختصة تشكل بقرار من المدير التنفيذي لهذا الغرض.

المادة الثانية: المتحصلات النقدية:

تودع المتحصلات النقدية في الحسابات البنكية الخاصة بالجمعية التعاونية ويتم إعداد كافة المستندات المتعلقة بالتحصيل من سندات قبض وسندات استلام لكل عملية تحصيل، وإعداد كشوف تحصيل دورية تمهيداً لإثباتها في حسابات الجمعية التعاونية، ويتم إعداد مستند قيد محاسبي لإثبات هذه التبرعات والهبات والمنح والوصايا والأوقاف في حسابات الجمعية التعاونية، مع القيد بالقواعد التي تنظم وتحكم الرقابة على تلقي الجمعية التعاونية للتبرعات.

إقرار الإجراءات:

إنّ هذه الإجراءات جزءاً لا يتجزأ من وثائق الجمعية التعاونية متعددة الأغراض بالزلفي، لذلك لا يجوز مخالفة أحكامها والالتزامات الواردة بها، كما تُعد هذه الإجراءات مكملة لما ورد في أنظمة ولوائح الجهات التنظيمية في المملكة العربية السعودية ولا تكون بديلاً عنها وفي حال أي تعارض بين ما ورد في السياسات أو اللوائح والأنظمة للجهات التنظيمية في المملكة العربية السعودية فإن أنظمة ولوائح الجهات التنظيمية تكون السائدة.